# الصراع بين الكونغرس والرئيس الامريكي وتأثيره في عملية صنع القرار 2009-2020

م. د. علي طارق الزبيدي م. د. علي عبد الخضر المعموري
الجامعة العراقية - كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بابل - كلية القانون

**الملخص**
ينطلق البحث من فكرة مفادها ان الصراع بين الكونغرس والرئيس له تأثير مباشر على عملية صنع القرار السياسي، قد يكون التأثير أيجابياً في جوانب وسلبياً من جوانب أخرى، وتختلف علاقة الكونغرس بالرئيس وادارته حسب توجهاته وطريق اتخاذه لقراراته، يُصدر الكونغرس الامريكي عدد كبير من القوانين وتقدم الى الرئيس ليوقع عليها ويقترح العشرات من مشاريع القوانين، وتؤدي العمليات التشريعية المتتالية إلى مراجعة وتدقيق المقترحات التي تظهر خلال كل مرحلة من مراحل تطور مشروع القانون إلى قانون تتم المصادقة عليه، وأن يتم إقراره قانونًا، فلابد أن يجتاز المناقشات التي تدور حوله في اللجان وفي المجلس في الكونغرس، ولابد أن يحصل مشروع القانون على غالبية الأصوات في الكونغرس وعلى توقيع الرئيس، وإذا استخدم رئيس الدولة حق النقض ضد مشروع القانون، فلابد أن يحصل مشروع القانون المعني على تأييد بغالبية في الكونغرس لكي يلغى النقض، ومن هنا تنطلق إشكالية البحث التي تتمحور حول ، طبيعة العلاقة بين الكونغرس والرئيس الأمريكي التي تتراوح بين الصراع على عدد من القضايا الخلافية والاتفاق حول أخرى، لاسيما خلال ادارتي الرئيسين باراك أوباما ودونالد ترامب ، اذ اتسمت ادارتيهما بالتناقض في بعض النقاط المتعلقة بصناعة واتخاذ القرارات الداخلية والخارجية.

**مقدمة**
بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي طرأت العديد من التحولات الجوهرية في صلاحيات الكونغرس والتي انعكست على السياسة الخارجية الأميركية تضمنت تلك التحولات التأثير في عملية صنع القرار السياسي الأمريكي ، فقد شهدت هذه الحقبة تغييراً ملموساً في دور الكونغرس في مجال السياسة الخارجية الأمريكية، إذ تحوّل من دور المراقب لقرارات الرئيس الخارجية إلى دور المشارك الفاعل، وبذلك فقد بدأ الرؤساء يأخذون بنظر الاعتبار وجهات نظر

الكونغرس من اجل الاشتراك في عملية صنع واتخاذ القرارات الهامة في السياسة الخارجية الامريكية، وتحديداً في القرارات المتعلقة بأرسال قوات عسكرية الى الخارج، كما ان العلاقة بين الكونغرس والرئيس في مجال السياسة الخارجية تختلف باختلاف الازمات والقرارات المزمع اتخاذها لحل الازمات، ففي الازمات التي تتعلق بالأمن القومي غالباً ما يتفق الرئيس والكونغرس، في الوقت نفسه يسعى الكونغرس بجدية ليكون له دور أساس في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الامريكية، ولا يسمح الكونغرس للرئيس بالانفراد في اتخاذ أي قرار بعيداً عن السلطة التشريعية والرقابة الدستورية، وكذلك يشمل دور الكونغرس مجموعة هامة من القضايا الاساسية التي تتعلق بقضايا مثل نشر قوات حفظ الأمن والسلام الدولية في الأماكن المناسبة والوقت المناسب أو في مجالات حقوق الإنسان وملاحقة الانتهاكات الإنسانية في مختلف بلدان العالم ، من خلال ذلك يحاول الكونغرس تقييم الأنظمة السياسية ومدى تطابقها مع المعايير الدولية والإنسانية لاسيما في مجال حقوق الإنسان والمواثيق والمعاهدات الدولية، ان الصراع بين الكونغرس والرئيس امر طبيعي في خضم العمل السياسي، لكنه احياناً يفضي الى الاخلال في تحقيق المصالح الامريكية الداخلية والخارجية، والالتزام بمسالة الحفاظ على الامن والسلم، في المقارنة التي تم عقدها في البحث تم التركيز على العلاقة بين الكونغرس والرئيس وتأثير ذلك في مختلف القضايا العالمية التي تحتاج الى دراية سياسية، ذلك ما سنتناوله في ثنايا البحث عبر استعراض التناقض في التعامل مع القضايا نفسها من قبل الادارتين ودور الكونغرس في كل حالة .

الكلمات المفتاحية: الصراع - الرئيس الأمريكي – الكونغرس الأمريكي – إدارة باراك اوباما – إدارة دونالد ترامب

مشكلة البحث:

تمحورت مشكلة البحث حول:

1. الصراع بين الكونغرس والرئيس قد يفضي غالباً الى نتائج غير إيجابية بالنسبة لعملية صنع القرار السياسي، لاسيما إذا لم يكن قائماً على أسس موضوعية.
2. التناقض بين ادارتي باراك أوباما ودونالد ترامب خلق اختلافات جوهرية حادة في السياسة الخارجية والداخلية الامريكية، وامتد التناقض ليشمل مواقف الكونغرس نفسه.

**أهمية البحث:**

تكمن أهمية البحث في مدى تأثير الصراع بين الكونغرس والرئيس وانعكاسه على عملية صنع القرار الامريكي في ادارتي الرئيسين باراك أوباما ودونالد ترامب.

**اهداف البحث:**

1. يهدف البحث الى معرفة مدى تأثير الصراع بين الكونغرس والرئيس في عملية صنع القرار الخارجي.
2. يهدف البحث الى اجراء مقارنة بين ادارتي باراك أوباما ودونالد ترامب لمعرفة مواطن القوة والضعف لدى الإدارتين ومدى نسبة التناقض بين سياستي الادارتين.
3. البحث في طبيعة العلاقة بين الجانبين التشريعي والتنفيذي وقياس درجة الاتفاق والاختلاف بين الطرفين في القضايا الدولية المختلفة.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها:

1. الصراع بين الكونغرس والرئيس ينعكس سلباً على عملية صنع القرار السياسي.
2. رقابة الكونغرس على اعمال وقرارات الرئيس لها ابعاد إيجابية لكنها في نفس الوقت قد تعرقل إقرار بعض القرارات الهامة والتي تصب في مصلحة البلد.
3. ركزت إدارة الرئيس أوباما على صنع القرارات التي تدعم عمليات السلام في حين تناقضت معها إدارة الرئيس ترامب التي كانت تسير وفق مبدأ تحقيق المصالح دون الالتفات الى مسالة الامن والسلم الدوليين.

منهج البحث: تم استخدام عدد من المناهج في البحث أهمها التأريخي والوصفي والمقارن وكذلك منهج التحليلي النظمي

**عينة البحث:**

يستهدف البحث إدارتي الرئيسين باراك أوباما ودونالد ترامب وعلاقتهما بالكونغرس الأمريكي خلال الحقبة الممتدة من 2008 الى 2020.

هيكلية البحث: تضمن البحث ملخص، مقدمة، منهجية وثلاث مباحث أساسية، تناول المبحث الأول دور الكونغرس والرئيس في عملية صنع القرار السياسي، اما المبحث الثاني فقد تناول الصراع بين الكونغرس والرئيس باراك اوباما2009-2017، وتضمن المبحث الثالث الصراع بين الكونغرس والرئيس دونالد ترامب 2017-2020. ومن ثم رؤية مستقبلية والخاتمة والاستنتاجات والمصادر .

**المبحث الأول: دور الكونغرس والرئيس في عملية صنع القرار السياسي**

الكونغرس هو أعلى سلطة تشريعية فدرالية في الولايات المتحدة الامريكية يتألف من 535 نائب وشيخ، ويتكون من مجلسين، هما مجلس النواب الذي يتكون من 435 نائب، ومجلس الشيوخ والذي يتكون من 100 شيخ، موزعين بواقع شيخين عن كل ولاية، بغض النظر عن مساحة الولاية وعدد سكانها، يجتمع الكونغرس في مبنى الكابيتول بالولايات المتحدة في واشنطن العاصمة، ويتم اختيار كل من أعضاء مجلس الشيوخ والممثلين من خلال انتخابات مباشرة أصبح الكونغرس يمثل أداة اساسية في التعامل مع الإشكالات الدولية، اذ يلعب الكونغرس دوراً هاماً في تحديد القضايا المتصلة بالأمن القومي الأمريكي والعالمي[1].

نطرح بين ثنايا البحث عدد من التساؤلات حول طبيعة العلاقة بين قطبين أساسيين في عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأميركية، وهما الرئيس الامريكي والكونغرس، وما يدور في أروقة البيت الأبيض والكونغرس الامريكي بعيداً عن الإعلام، والأسرار والخفايا لتلك المنظومتين الهامتين اذ تُدرس داخلها القرارات التي تغيّر مصير العديد من الدول بشكل خاص وتؤثر في النظام الدولي بشكل عام[2].

واجه جميع الرؤساء الأمريكيين في الولايات المتحدة سياسات متباينة بينهم وبين الكونغرس تراوحت بين السياسات بين الشدّ والجذب، وبين المرونة والصلابة، كما وحرصت اغلب الإدارات الامريكية عبر عقود من الزمن على اتخاذ قرارات سياسية خارجية من قبل الرؤساء بعلم وتعاون مع الكونغرس الامريكي، وفي اغلب الاحيان يقوم الرئيس الأمريكي بتبرير اتخاذ

---

**[1] د. صباح عبد الرزاق كبة، الرئيس والكونغرس والقرار السياسي الخارجي الأمريكي، دار الرافدين، بيروت، 2018، ص ص 18-25.**

**[2] Steven S. Smith; Jason M. Roberts; Ryan J. Vander Wielen (2006). "The American Congress (Fourth Edition)". Cambridge University Press. pp. 23-26. Retrieved September 11, 2010.**

قرارات خارجية لاسيما قرارات الحرب والتي تنطوي على خيارات عسكرية من دون اللجوء إلى الكونغرس لأسباب أمنية يؤكد فيها الرئيس على ان تلك القرارات لا تحتمل التأجيل، وبسبب لجوء عدد من الرؤساء الامريكيين الى اتخاذ قرارات دون الرجوع إلى الكونغرس لجأ الكونغرس إلى إصدار قانون يقيد من سلطات الرئيس العسكرية اذ تم اصدار قانون سلطات الحرب في سنة 1973 ورغم سريان هذا القانون والمصادقة عليه فقد تعرض للانتهاك من قبل عدد من الرؤساء الأمريكيين بسبب عدم تجاوب بعض الرؤساء مع متطلبات هذا القانون، أدى ذلك إلى ظهور العديد من الأزمات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية[3].

ويخضع نواب الكونغرس للمبادئ والقيم الأساسية الخاصة بالسياسة الداخلية والخارجية للولايات المتحدة الامريكية وللولاء الحزبي دوراً هاماً في عمل أعضاء الكونغرس، اذ يحدد مواقفهم ووجهات نظرهم تجاه العديد من القوانين والتشريعات والقرارات التي يتخذها، الا ان الاتجاه السياسي العام المتفق عليه في عمل الكونغرس يجبر الأعضاء التقيّد بالمعايير الأخلاقية والوطنية، وبشكل عام فأن النواب الديمقراطيين يركزون على القوة الداخلية للدولة لاسيما السياسة الداخلية والسعي الى كسب الرضى الشعبي، في حين يسعى الحزب الجمهوري الى التركيز على السياسة الخارجية للولايات المتحدة والسعي نحو الحفاظ على مكانتها العالمية[4].

تستند العملية التشريعية إلى المادة الأولى من الفقرة الأولى من دستور الولايات المتحدة الامريكية والتي تشير الى أن جميع الصلاحيات التشريعية المذكورة في الوثيقة هي من حق الكونغرس الذي يتكون من مجلسي الشيوخ والنواب، وتحتل العملية التشريعية في الكونغرس مكانة هامة للغاية ومحورية، إذ يمارس الكونغرس بمجلسيه دوراً كبيراً في طرح القوانين ومناقشتها من خلال سلسلة معقدة من الإجراءات التنظيمية والقانونية، ابتداء من طرح مقترح في واحدة من أربعة أشكال رئيسة وهي، اللائحة، والقرار المشترك، والقرار المتوافق عليه، والقرار البسيط، وتمر هذه اللوائح خلال قنوات مجلسي الكونغرس ولجانه لدراستها و الموافقة عليها اذا كانت صالحة، وبعد استكمال كل الإجراءات التشريعية المتعلقة بمشروع القانون يتم ارسالها إلى البيت الأبيض ليطلع عليها الرئيس الأمريكي ويوقعها وبعد عشرة أيام وتصبح قانوناً ملزم التنفيذ، والرئيس يمتلك صلاحية النقض لمشاريع القوانين المرفوعة إليه، والكونغرس بأعتباره يمتلك السلطة القانونية فمن حقه أن يبقي على حق النقض أو رفضه[5].

الكونغرس هو المسؤول عن إقرار الموازنة والقضايا المالية المتعلقة بالدولة تم ذكر ذلك في المادة الأولى والثامنة من الدستور الامريكي، كما ان للكونغرس الحق في التحكم بفرض الضرائب والتعريفات الكمركية وتنظم التجارة الخارجية والداخلية وفرض العقوبات على المتهربين من الضرائب ومزوري العملة والتحقيق وتتبع حالات غسيل الأموال، لذا فأن على الرئيس الأمريكي الاخذ بنظر الاعتبار توجيهات وملاحظات الكونغرس وفي هذا الإطار.

---

**[3] Ibid, p 26.**

**[4] Steven S. Smith; Jason M. Roberts; Ryan J. Vander Wielen (2006). "The American Congress (Fourth Edition)". Cambridge University Press. pp. 18–19. Retrieved September 11, 2010. https://books.google.iq/books?id=fWpE_HxuxVEC&dq=Smith,+Steven+S.,+Jason+M.+Roberts,+and+Ryan+Vander+Wielen+(2007).+The+American+Congress&printsec=frontcover&redir_esc=y#v=onepage&q&f=false**

**[5] د. صباح عبد الرزاق كبة، مصدر سبق ذكره، ص ص، 30-33.**

الكونغرس الأمريكي هو المسؤول عن المنح والتخصيص المالي الخاص بالسياسة الخارجية، وتمويل العمليات العسكرية، لذا يتحتم على الرئيس ان يديم العلاقة الإيجابية بينه وبين والكونغرس، وإذا ما تم رفض مطالب الرئيس من قبل الكونغرس، فأن من حق الكونغرس التصدي لأي قرار قد يتخذه الرئيس دون الرجوع اليه، اذ تستخدم هذه الصلاحية لإجبار الرئيس الأمريكي على التراجع عن اتخاذ قرارات غير مقبولة لدى الكونغرس، لاسيما القرارات التي تتعلق بالخيارات العسكرية، كما أن سلطة الكونغرس المالية في الإنفاق والتمويل في اطار السياسة الخارجية، تحتم على الرئيس قبول وجهات النظر المخالفة له التي تُطرح في الكونغرس حيال بعض مفردات السياسة الخارجية، ولاسيما تلك التي تتضمن خيارات عسكرية حروب وارسال قوات قتالية خارج حدود الولايات المتحدة[6].

ومن أبرز امثلة الصراع بين السلطة والتشريعية والسلطة التنفيذية، عندما طلب الرئيس بوش الأب الحصول على موافقة الكونغرس على ارسال قوات أميركية عسكرية إلى منطقة الخليج في حرب الخليج الأولى في 1991، وكذلك طلب بوش الابن الحصول على موافقة الكونغرس على قراره في ارسال قوات أمريكية عسكرية والمشاركة في حرب الخليج الثانية في 2003، وكذلك ما حدث من خلافات عميقة بين الرئيس بوش الابن والكونغرس في 2007، لاسيما بعد ان أعلن الرئيس قرار زيادة أعداد الجيش الأمريكي في العراق، أدى ذلك الى إنفاق مبالغ كبيرة لتمويل العمليات العسكرية، لذا فقد لجأ الرئيس إلى تقديم طلب الى الكونغرس من اجل تخصيص أموال إضافية يتم استحصالها من موازنة الطوارئ الفيدرالية، أدى ذلك الى توتر بين الكونغرس والرئيس، تمكن حينها الرئيس بوش من الحصول على مبتغاه من الكونغرس بعد صراع طويل مع الكونغرس، وتمكن من الموافقة على تخصيص مالي إضافي لحملته العسكرية لكنها كانت موافقة مشروطة، اذ اشترط الكونغرس تحديد جدول زمني لانسحاب الجيش الامريكي من العراق[7].

تتأثر عملية صنع السياسة الخارجية بشخصية الرئيس وخبرته وطبيعة طاقمه السياسي الذي يساعده على تنفيذ سياسة خارجية ناجحة، لذا نلاحظ التغييرات الدائمة التي تلازم الإدارات الأميركية بعد كل عملية انتخابات رئاسية، كما تتأثر السياسة الخارجية الامريكية بما يتعلق بالإدارة والتنفيذ بأفكار وتوجهات الرئيس وفلسفة الإدارية والسياسية، في كل مراحل الإدارة، ورغم الصلاحيات الواسعة للرئيس في عمية صنع القرار إلا أن الكونغرس يحاول دائماً السعي الى اثبات وجوده وبقوة في عملية صنع السياسة الخارجية الامريكية، ويسعى دائماً إلى أن يكون له دور فاعل في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، لذا فإن عملية التأثير على عملية صنع القرار الخاصة بالرئيس والضغط عليه لتحقيق توجهات الكونغرس، كانت وما زالت من الأمور الأشد تعقيداً وخلافاً بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، والتي غالباً ما تفضي إلى صراعات وصدامات عميقة بين الطرفين التشريعي والتنفيذي.

ان الكونغرس الامريكي نادراً ما يقوم بتقديم مبادرات في السياسة الخارجية، فالكونغرس يتفاعل مع صنع القرار السياسي الخاص بالرئيس والكونغرس يقوم بالمراقبة والتنبؤ بردة الفعل الناتجة

---

**[6] المصدر نفسه، ص 30-35.**

**[7] Authorization for Use of Military Force Against Iraq Resolution of 2002 "Joint Resolution to Authorize the Use of United States Armed Forces Against Iraq"(Press release). The Office of the President of the United States. https://www.govinfo.gov/content/pkg/PLAW-107publ243/pdf/PLAW-107publ243.pdf**

عن القرار المتخذ وأثره في البلد وفي السياسة الامريكية، وعلى هذا الأساس تبدأ عملية تقديم التعديلات والبدائل المناسبة، ان التدخلات العسكرية للولايات المتحدة الأميركية في دول عدة مثل الصومال وهايتي والبوسنة وأفغانستان والعراق، كانت هذه التدخلات إشارة الى عدم التزام الرؤساء الامريكيين ببنود وقواعد قوانين الحد من سلطات الرئيس الحربية لسنة 1974، ففي حال ارسال قوات عسكرية خارج البلاد ، فقد حاول كل من الرئيسين بوش الأب وبيل كلينتون تفسير قانون سلطات الحرب بطريقة تتوائم ومصالحهم في شأن التدخل في النزاعات والحروب الخارجية، وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول- سبتمبر 2001، ازدادت سلطات الرئيس في مجال السياسة الخارجية، وأصبح بأمكانه استخدام القوة العسكرية من دون اللجوء إلى استشارة الكونغرس، ان قانون الولايات المتحدة الامريكية اعطى صلاحية للرئيس جورج بوش الابن استخدام القوة ضد كل من يمول او يدعم الإرهاب الدولي[8].

أعطى الدستور الأمريكي دوراً محورياً للرئيس فيما يتعلق بصناعة واتخاذ القرارات في السياسية الخارجية، وقد منح سلطات متعددة يتمتع بها ضمن ميدان الشؤون الخارجية ، منحته مكانة عالية في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، من اهم تلك السلطات، عقد الاتفاقيات مع دول الخارج، وسلطة إصدار الأوامر التنفيذية التي تتمتع بقوة القانون، وحضوره المؤتمرات الدولية وكذلك ارسال قوات عسكرية الى مختلف انحاء العالم، وكذلك حق تشجيع أو إدانة أعمال الدول التي تخرق القوانين الدولية والإنسانية، فضلاً عن صلاحيات أخرى ساعدته على ان يتخذ القرار السياسي بشكل منفرد، دون العودة إلى الكونغرس[9].

أن الفصل بين السلطات الثلاث هو أساس النظام الديمقراطي وان التجاوز على باقي السلطات من قبل الرئيس الأمريكي يُعد غير قانوني وفيه بعد دكتاتوري، أدت تجاوزات بعض الرؤساء الأمريكيين من منصب الرئاسة في منزلة رئاسة دكتاتورية أن الرئاسة تصبح دكتاتورية عندما تُمارس سلطاتها خارج إطار الدستور والقانون الذي أسُس أصلاً لتطبيق مبدأ الفصل بين السلطات لمنع أي انتهاك وتجاوز سواء من جانب الرئيس أو أي من السلطات الاخرى.

**المبحث الثاني: الصراع بين الكونغرس والرئيس باراك اوباما 2009-2017**

تُعد المواجهة بين الرئيس الأمريكي والكونجرس إحدى الصفات البارزة في واقع السياسة العامة الأمريكية، وربما ذلك ناتج عن مستوى التقارب او التباعد في صلاحيات كل منهما فعلى الرغم من ان الرئيس محددا بصلاحيات معينة إلا أن في بعض الأحيان يقوم بالالتفاف عليها، وهذا مقترن ايضاً فيما إذا كان الرئيس مرشحاً عن الحزب الجمهوري أو عن الحزب الديموقراطي. سنحاول في طيات مبحثنا هذا تناول أهم قضايا النزاع بين الرئيس الامريكي أوباما والكونجرس.

**أولاً: القضية الفلسطينية: -**

إن أهم ما يميز الرئيس أوباما هو سعيه المباشر الى تقديم تقارب في الخطاب الغربي من جهة والعربي والإسلامي من جهة أخرى، فبعد تولي أوباما الحكم علم 2009 وجد تركة ثقيلة من المشاكل والتي كانت الولايات المتحدة طرفاً فيها بسبب إدارة بوش الابن والمحافظون الجدد والتي كانت أولى مبرراتها الحرب على الارهاب وما نتج عن ذلك من ضغط هائل على الأنظمة الإسلامية والعربية نتج عن إسقاط نظامي طالبان في افغانستان وصدام حسين في

**[8] Steven S. Smith; Jason M. Roberts; Ryan J. Vander Wielen, op.cit, pp. 18–22.**

**[9] د. صباح عبد الرزاق كبة، مصدر سبق ذكره ص ص، 35-37.**

العراق، كل هذه المعطيات فرضت واقع مرير على أوباما في ضرورة إيجاد سبل توافقية جديدة لإجتياز حالة العداء التي وضعتها إدارة بوش الابن[10].

ومن هذا المنطلق سعى الرئيس أوباما ومنذ أيامه الأولى اعطاء أولوية قصوى للقضية الفلسطينية و إحلال السلام العربي الإسرائيلي، إلا إنه في واقع الأمر إن العلاقة بين الرئيس والكونجرس هي بالدرجة علاقة تحكمها التنافس والصراع وهذه هي القاعدة وليس الاستثناء[11]. لذا نجد ان الكثير من القضايا التي يقوم بالاهتمام بها الرئيس هي محض اعتراض واضح من جهة الكونجرس، وهي حالة طبيعية يراها الكثير من الباحثين والمهتمين في الشأن السياسي الامريكي ذلك ان حالة التنازع والتنافس التي تحكم العلاقة بين الحزبين الجمهوري والديموقراطي هو الذي يعطي دافعا رئيساً وزخماً مضاعفاً لحالة المواجهة والصراع بين الرئيس الامريكي والكونجرس.

إن بوادر النزاع بين الرئيس الأمريكي أوباما والكونجرس حول القضية الفلسطينية تعمق أكثر في خضم المشاحنة التي أحاطت بخطاب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ، اذ يعزو هذا التوتر الى خلاف ايديولوجي على المستوى الشخصي بين الرئيس الامريكي أوباما ورئيس الوزراء نتينياهو[12].

إنقسم الكونغرس حول سياسة اوباما في ملف القضية الفلسطينية والنزاع العربي الإسرائيلي، بين معارض ومؤيد ، ولأنه جاء مرشحاً عن الحزب الديموقراطي فكانت موجة المعارضة اتجاهه من قبل الجمهوريين حادة وأكثر عمقاً والتي من الممكن أن يضاف لهذا الصراع كونه جاء من إصول أفريقية لأب مسلم و أم مسيحية، إلا ان المتابع يرى ان هناك تخبط في سياسة أوباما وموقفه من القضية الفلسطينية خلال فترة عمله السياسي قبل الوصول الى مجلس الشيوخ في عام 2005، لقد أوردت العديد من التقارير الى أن أوباما قد بدأ أولى حياته السياسية متقاطعاً مع الفلسطينيين، وكان ينادي بسياسة أمريكية أكثر توازناً و أكثر إستقراراً تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، اذ كان أقرب الى طروحات تيار السلام من داخل المعسكر الإسرائيلي، وأنتقد خلال حملته الانتخابية للكونغرس الأمريكي سنة 2000 إدارة الرئيس كلينتون بدعمها غير المشروط للإحتلال الإسرائيلي وطالب إدارته بتبني موقف حيادي بين طرفي النزاع الفلسطسني – الاسرائيلي، وانتقاده سنة 2004 الجدار العازل الذي بنته إسرائيل في الضفة الغربية، وكذلك التصريحات التي اطلقها خلال حملته الانتخابية " لا يوجد أحد عانى أكثر من الشعب الفلسطيني"[13].

من كل ما سبق، نرى ان اوباما قبل وصوله للرئاسة غير اوباما بعد وصوله للسلطة ، فالأهداف التي يسعى اليها لتحقيقها خلال حملته الانتخابية وبرنامجه الانتخابي بشأن دعم القضية الفلسطينية والمضي قدما بحل الدولتين سيصطدم بطريقة او بأخرى بجماعات الضغط واللوبي الصهيوني الموجود في الكونغرس الأمريكي، وهذا هو في الحقيقة السبب الواضح والرئيس في تباين توجهات اوباما من القضية الفلسطينية بداية رئاسته و بعد ذلك ، فعلى الرغم من ان للرئيس

**[10] يوسف حمودة، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال عهد الرئيس اوباما (2008-2016) رسالة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر، 2017، ص51.**

**[11] د. منار الشوربجي، أصوات أوباما الثلاثة، سفير الدولة للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2009، ص28.**

**[12] Brian Katalis & Michael Singh, wall Street journal, 4 March, 2015.**

**[13] Becker Jo & Christopher Drew, Pragmatic politics, Forged on South Side, The New York Times, 11 may, 2008.**

صلاحيات وتوجهات واسعة يخوله له الدستور في عقد الاتفاقيات وفي السعي الى ايجاد سبل لتخفيف حدة التوتر فيما يخص الصراع العربي – الإسرائيلي إلا أن الكونغرس المتمثل بسيناتورات الحزب الجمهوري لطالما عارضوا طريقة تعاطي اوباما مع تلك القضية واتهامه بالميل نحو الفلسطينيين ، ولربما هذا ما جعله يغير من وعوده التي اطلقها طيلة فترة سنة حكمه الأولى، متأثرا بجماعات الضغط واللوبي الصهيوني الموجود في الكونغرس واللذان يشكلان حلقتين متكاملتين في معارضة كل ما يخص بالمساس بمصالح اسرائيل.

اللوبي الصهيوني على اية حال يؤدي دوراً مؤثراً وفاعلاً في نفس الوقت في عملية صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي، بالأخص فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، ذلك أن الجالية اليهودية في الولايات المتحدة تعد من التجمعات النشطة العرقية سياسياً واجتماعياً، فعلى الرغم من ان عدد اليهود في الولايات المتحدة الأمريكية يقدر ب 6 ملايين نسمة، إلا أن الجالية تتمتع بأوضاع اقتصادية مميزة يوفر لها التأثير في السياسة الأمريكية، كما تتميز بارتفاع مستوى التعليم بين أفراده وكذلك مستوى الدخل والوظائف التي يرتقوها، ولها 75 منظمة مستقلة لها الولاء الكامل لإسرائيل حيث تعمل على رعاية المصالح والأهداف الإسرائيلية، اذ تتخذ من خلال ائتلاف أو منظمة إيباك ونجحت في التأثير بصورة واسعة في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية من خلال الرئيس الأمريكي وموظفي البيت الأبيض والكونغرس ووزارة الخارجية[14].

**ثانياً: أزمة الديون: -**

تُعد أزمة الديون الأمريكية من أهم قضايا الصراع التي عصفت بالولايات المتحدة الأمريكية في الأعوام (2011-2012-2013) فترة حكم باراك أوباما، اذ شهدت تلك الفترة أشد حالات الصراع السياسي بين الديمقراطيين والرئيس من جهة والجمهوريين من جهة أخرى في الكونغرس، ذلك ان الولايات المتحدة يمكن عدها أكبر دولة ذات التزامات مالية سواء داخلياً أم خارجياً، وتكون هذه الإلتزامات أما على شكل منح لمساعدة الدول بصورة مباشرة ، أو على شكل مساندة منظمات التنمية، كما هو الحال مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والتي تأسست في عهد الرئيس الامريكي الأسبق جون كينيدي عام 1961، والتي استمر التعامل بهه في دعم استقرار الدول من خلالها منذ ذلك الوقت وبقي التعارف على عملها من أهم سمات القوة الناعمة في السياسة الخارجية الأمريكية.

بدأت أزمة الديون الأمريكية من حالة الصراع السياسي المستمر بين كل من الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الأعوام (2011-2012-2013) حول الكيفية التي يتم من خلالها رفع سقف الإستدانة المسموح به للإدارة الأمريكية كي لا تتخلف عن التزاماتها المالية الداخلية، والصراعات الأخرى حول قضايا الضرائب والإنفاق والعجز، كما ويتجدد النزاع حول سقف الديون كل عام وكلما اقترب موعد لرفع هذا السقف تحت اطار تخلف الإدارة الأمريكية عن سداد الالتزامات المالية، وغالباً ما يحاول الحزب الجمهوري النيل من الرئيس الامريكي وحزبه الديمقراطي من أجل تقديم تنازلات في الإنفاق والموازنة، بدأت الأزمة في عام 2001 كما ذكرنا انفاً، عندما أدى الصراع بين الديمقراطيين والرئيس الامريكي من جهة وبين الجمهوريين من جهة أخرى الى إغلاق مؤسسات الحكومة الفدرالية، وذلك بسبب عدم إقرار الموازنة لعام

**[14] John Mearsheimer & Stephen Walt, The Israel Lobby and US Foreign Policy, Saraus & Giroux, New York, 2007, P; 28-38.**

2011، وكان هدف الجمهوريين هو كيفية التغلب على عجز الموازنة الذي إرتفع الى أعلى مستوياته لم تبلغ من قبل، والذي وصل الى 1.3 تريليون دولار، لقد إقترح الرئيس والديمقراطيون الى تقليص الإنفاق العسكري الى 1.7 تريليون دولار لخفض العجز الحاصل، إل أن الجمهوريين يريدون تقليص الإنفاق بنحو 61 مليار دولار في مجالات غير مجال الدفاع، بعدها تم الإتفاق على تقليص قيمته 81 مليار دولار، إلا ان ما لبثت أزمة الديون أن تفاقمت بسبب تخفيض مؤسسة ستاندرد آند بورز التصنيف الإئتماني للدين الأمريكي، وهذا يعني فقد واشنطن تصنيفها الممتاز (AAA) والذي من خلاله يمكنها الإقتراض بكلفة واطئة، وأدى ذلك الخفض في التصنيف الى إضطراباً ضخماً في الأسواق الأمريكية والعالمية على حد سواء. في يوليو 2011 توصل الكونغرس والرئيس الأمريكي أوباما الى نفق مغلق ولم يتفقوا على رفع سقف الدين ، ودعا الكثير الى وقف إنفاق الحكومة الفدرالية بإعتبارها أفضل وسيلة لمواجهة أزمة الكونجرس والرئيس إلا أنهم توصلوا فيما بعد الى رفع سقف الإستدانة مع الإشارة الى تكليف لجنة عليا من المؤسسة التشريعية من الحزبين الى ايجاد مقترحات لخفض حجم الدين الى 1.5 تريليون دولار، إلا أن هذه اللجنة اخفقت في مهامها واستمرت الأزمة للسنة التالية[15].

في عام 2012 صادفت أزمة الدين الأمريكي مع الانتخابات الرئاسية ، وبعد الانتخابات التي فاز بها أوباما بولاية ثانية تصاعدت الصعوبات القائمة حول الكيفية التي يتم من خلالها خفض عجز الموازنة، وأقتربت البلاد بما يسمى المنحدر المالي، واستمرت حالة الشد والجذب بين الرئيس الأمريكي والكونغرس الى أن وافق الأخير في فبراير 2012 على تأجيل استحقاق سقف الدين الى مايو من السنة نفسها، مانحاً اكثر من 3 أشهر لإصحاب القرار للتوافق وتجاوز الأزمة، إلا أنه في إكتوبر من عام 2013 زاد حجم الدين الأمريكي الى 17 تريليون دولار ، وهذا ما يفوق ما ينتجه الإقتصاد الأمريكي في السنة، وهنا يجب الإشارة الى أزمة الدين الأمريكي تشكل خطورة على أكبر إقتصادات العالم، ذلك أن الدول لا تستطيع الإستدانة من الأسواق المالية بأسعار فائدة مخفضة ، لأن المستثمرين يكونوا قلقين من إحتمالية عدم تمكن السلطات على سداد قروضها وتدخل في مرحلة تخلف عن التسديد، إن السبب في تجدد أزمة الديون عام 2013 هو الصراع السياسي بين الكونغرس والرئيس والاختلاف كان حول طريقة تقليص حجم الميزانية، فالديمقراطيون يرجعون التضخم الى التخفيض في الضرائب التي قام بإقرارها في عهد بوش الأب، كما أن أزمة 2008 المالية القت بظلالها على تفاقم الوضع فالديمقراطيين والرئيس من جهة طالبوا بضرورة زيادة تدابير التحفيز الاقتصادي عبر الإنفاق أو تقليص الضرائب على المستهلكين بهدف تحفيز الطلب الذي سيجعل الإقتصاد يخرج من دائرة الركود، من جانب اخر دافع الجمهوريون عن اقرار اكثر من التخفيضات الضريبية لمصلحة الشركات من اجل مساعدتها في زيادة استثماراتها واستحداث الكثير من الوظائف، تصاعد الخلاف أكثر بين الحزبين في الكونغرس وكل طرف تمسك بما لديه، بينما حذر الرئيس الامريكي في حينها في اكتوبر 2013 من ان تخلف بلاده عن سداد الديون سيخلف مشاكل عالمية، وحذرت وزارة الخزانة الأمريكية قبل هذا باسبوعين من الموعد النهائي المحدد في 17 اكتوبر 2013 لرفع سقف الدين، في حال تخلف الولايات المتحدة عن سداد ديونها الامر الذي سوف يؤدي الى ركود في سوق الإقراض وانهيار عملة الدولار وقيمتها، وربما ترتفع اسعار

**[15] موسوعة الجزيرة الإخبارية، (Aljazeera Encyclopedia)، أزمة الديون الأمريكية: نتاج صراع سياسي بين أوباما والجمهوريين..، 2013، aljazeera.net.**

الفائدة بحدة، الامر الذي سبب أزمة مالية مشابهة لازمة عام 2008، إلا أنه بعد عدة لقاءات بين الكونغرس والرئيس وادارته، تم تجاوز الخلافات واقرار قانون يرفع من سقف الدين الحكومي اذ وقع أوباما في 17 أكتوبر 2013 القانون، و عاد اثر ذلك عشرات الآلاف من الموظفين الفدراليين الذين أجبروا على الخروج من وظائفهم وأعمالهم بالعودة والمباشرة والتي سببها مأزق الموازنة وسقف الدين[16].

وضمن هذا الإطار بدأت الولايات المتحدة بإتباع خطة للإصلاح عرفت بأسم خطة أوباما في إعادة الثقة للإقتصاد الأمريكي وتحصينه من مخاطر السيولة، وذلك بتقليل الضرائب على الأفراد بهدف إعادة الثقة وتوفير الدعم المالي، وإعادة الاستثمار في الإصول المالية بهدف رفع قدرات المؤسسات الممتلكة[17].

في بداية فوزه بالانتخابات الثانية كان يدرك أوباما أن المعضلة الاقتصادية داخل الولايات المتحدة هي التحدي الأكبر له، لذا قام بالاتصال بقادة الكونغرس إيماناً منه بأن التحدي الاقتصادي و أزمة الديون لا يمكن التعامل معها الا من خلال التعاون بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، لذلك دعا الى تجاوز الخلافات والتعاون بين الحزبين من أجل مصلحة الولايات المتحدة العليا، إن حقيقة انقسام الجمهوريين والديمقراطيين في الكونغرس هو معارضتهم للرئيس اوباما بزيادة الضرائب، اذ شدد الرئيس الامريكي على ضرورة أن يدفع الأمريكيون الآكثر ثراءاً مزيداً من الضرائب، وهذا كان في الواقع أول خطاب له في واشنطن بعد إعادة انتخابه لولاية ثانية[18].

**ثالثاً: الاتفاق النووي الإيراني : -**

عندما نلقي الضوء على أهم القضايا ذات الشأن المتقدم في المصلحة القومية للولايات المتحدة على المستوى الخارجي في مرحلة ما بعد انتهاء الالفية الثانية سيتبادر للذهن الملف النووي الإيراني ، ذلك أن طبيعة النظام السياسي الايراني يتسم بالميول الى الراديكالية الدينية ، وهذا ما يجعل ملفها النووي محط انظار الدول العظمى وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية، ليس لأن ايران تهدده بالضرورة بصورة مباشرة بل أن بمجرد وجود تهديد لوجود حلفاءها في منطقة الشرق الاوسط والذي يتناغم مع مصالحها ، وفي مقدمة حلفاؤها إسرائيل، كثير من الباحثين ينظرون الى ان عقدة الملف النووي الايراني في الشرق الاوسط تعبر عن حالة صراع ايديولوجي ووجودي أكثر من كونه تهديد سياسي واقتصادي، فمنذ مجيء النظام الديني الايراني الى الحكم عام 1979، اصبح طابع الصراع الذي يحكم المنطقة ذات طابع ايديولوجي وخصوصا في ظل تبني طهران منذ الوهلة الاولى نظرية الولي الفقيه والذي يعمق حالة الانقسام الايديولوجي في المنطقة على اساس مذهبي، لذا لا يمكن باي حال من الاحوال فصل المعارضة الشديدة للولايات المتحدة وحلفاؤها على امتلاك ايران برنامج نووياً، إلا ان الاختلاف هنا داخل اروقة البيت الابيض عن الكيفية التي يتم التعامل بها مع مثل هكذا ملف خطير، فنجد تارة ان الجمهوريين في عهد بوش الابن يمارسون ضغوطا قوية والتهديد المستمر

---

**[16] المصدر نفسه.**

**[17] د. عاطف لافي مرزوك، أزمة اليورو 2011: تحليل للسيناريو العالمي وآثاره المتوقعة على بلدان الخليج، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، 2017، ص14.**

**[18] قراءة في أولويات الرئيس أوباما.. بعد فوزه بولاية رئاسية ثانية، تقارير وتحليلات، أخبار الساعة، مركز الامارت للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 4967، 11 نوفمبر، 2012، ص3-4.**

باستخدام القوة ضد ايران، وتارة اخرى نجدهم يسعون الى احتواء الازمة بالطرق الدبلوماسية وهذه ما نراه واضحا في فترة حكم أوباما مرشح الحزب الديمقراطي والتي تمخض عنه اتفاق ( 5+1 ) الاتفاق النووي الايراني .

نعلم جيدا ان فترة حكم الرئيس المرشح من قبل الديمقراطيين تختلف جوهرياً فيما اذا كان الرئيس مرشحا من قبل الجمهوريين في اولوية التعامل في القضايا التي تخص السياسة الداخلية والخارجية، كما ان اعطاء الاولوية للسياستين انفتي الذكر هي ما يميز أهم دور يمكن أن يلعبه الرئيس متأثرا على وجه الخصوص بأفكار حزبه الذي رشحه اضافة الى برنامجه الانتخابي ، وهذا ما حصل بالفعل في فترة حكم اوباما وكيفية التعاطي مع الملف النووي الايراني، استهل اوباما اولى خطواته في البيت الابيض بضرورة احتواء ايران في ملفه النووي واستخدام اساليب القوة الناعمة كأحد أهم السبل التي ممكن ان يستعين بها في هذا الشأن، وهذا في واقع الامر جعل الملف النووي الايراني أهم ظاهرة ترفع مستوى النزاع بين الرئيس والكونغرس.

على الرغم من ان الرئيس الامريكي اوباما يمتلك هامشا واسعا تمنحها له صلاحياته الواسعة الا انه في ذات الوقت يرى انه يواجه مد واسع وتيار جارف من الكونغرس حول طبيعة أسلوبه في التعامل مع الملف النووي الإيراني، وهو يرى من جهة أخرى، انه ورث الملف النووي كما تركته له إدارة بوش السابقة، وهذا يعني قد تندرج سياسته حول ايران بالعموم ضمن البيروقراطية المستمرة من السياسات السابقة للبيت الأبيض، ففي 2007 أعلن أوباما حينما كان سيناتوراً آنذاك رسالة نشرت في صحيفة مجلة الشؤون الخارجية (foreign affairs) عن سياسته ونواياه حول الملف النووي الايراني مؤكدا على انه سوف يواصل الضغوط الدبلوماسية من اجل ايقاف البرنامج النووي الايراني وعملية التخصيب، لأنه من الخطورة بمكان وقوع اسلحة نووية في أيدي دولة ثيوقراطية على حد قوله[19].

أكد الرئيس اوباما على انه في حالة عدم الاتفاق مع ايران على البرنامج النووي الايراني سيعرض منطقة الشرق الاوسط الى مخاطر كبيرة منها نشوب حرب ضخمة، كما اكد على ان الاتفاق يخضع لشروط مجموعة (5+1) ومصالح جميع الدول، كما اشار الى ان هذه الصفقة تتوافق ومصالح الولايات المتحدة الامريكية وانه في حالة التوقيع ، يمكن ان تبقى خلافات عالقة بين الولايات المتحدة وايران، وان عمليات الاتصال بين البلدين ستكون ضمن اطار الاتفاق ولا يتعدى الى تطبيع العلاقات[20]. وذكر الرئيس اوباما أن إيران لاتزال تشكل تهديدا للولايات المتحدة والمجتمع الدولي قائلا: "ما زلنا نعاني مشكلات بسبب الدعم الإيراني للإرهاب". ولم يستبعد أوباما امكانية "الخدعة" من قبل إيران في تنفيذها بنود الاتفاق المزمع ابرامه، وعلى هذا أشار إلى الأهمية البالغة لآلية الرقابة التي تمت مناقشتها أثناء المفاوضات التي عقدت في فيينا، اذ رد الرئيس الأمريكي على معارضي الصفقة، بقوله إن(( لا أحد منهم، بمن فيهم رئيس الوزراء الإسرائيلي وأعضاء الكونغرس، اقترح بديلا له، وأنا أنصحهم التمعن

---

**[19] Barak Obama, Renewing American Leadership, Foreign Affairs 86, No; 4, 2007, p;6.**

**[20] احمد سليم البرصان، التوجهات الجديدة في السياسات الاميركية في الشرق الاوسط، مجلة دراسات شرق اوسطية، العدد 76، عمان، مركز دراسات الشرق الاوسط، السنة 20، صيف 2016، ص 70.**

في قراءة نص الاتفاقية قبل أن ينتقدوها، وإذا بقوا على رأيهم بأنها صفقة سيئة فدعوهم يفسرون وجهة نظرهم ويقترحون شيئا أفضل منها[21].

وحول الصراع بين اوباما والكونغرس حول الاتفاق النووي الايراني، ذكر أوباما أن على أغلبية الكونغرس الأمريكي أن تصادق على الاتفاق مع إيران بما سماه "بناء على الوقائع". وذكر قائلا: "لا أعول على أن يلقى هذا الاتفاق دعم الحزب الجمهوري. لكنني أتوقع أن تكون المناقشات مبنية على الوقائع وليس على مضاربات أو معلومات مضللة." كما رفض الرئيس الأمريكي الانتقادات التي وجهها إليه الجمهوريون وعدد من الديمقراطيين في الكونغرس، قائلا: "إننا منعنا أية إمكانية لتطوير السلاح النووي من قبل إيران، نجحنا في توحيد المجتمع الدولي حول نظام العقوبات الأكثر فعالية والذي وجه ضربة قوية إلى الاقتصاد الإيراني، وأجبر طهران على الجلوس إلى طاولة المفاوضاتً[22]. وأكد أن الاتفاق أخذ بعين الاعتبار الملف النووي فقط ، وهو لا يتضمن ما عدهُ أوباما "الأنشطة الإيرانية الضارة" في المنطقة وحول العالم بأسره. وأكد أنه يشترك مع أعضاء الكونغرس قلقهم من امكانية أن يتيح ذلك رفع العقوبات لإيران فرصة "لدعم جماعات متطرفة " وبهذا أكد على أن واشنطن ستعمل مع حلفائها الرئيسيين في المنطقة ومنهم دول الخليج وإسرائيل لوضع حد نهائي لهذه الأنشطة التي لا شأن لها بالملف النووي[23].

وبهذا أن الإيرانيين في إطار الصفقة النووية مع مجموعة (5+1)، أذعنوا لضرورة تأجيل البت في تطبيق الاتفاق حتى موافقة الكونغرس عليه، وهذا ما أعلن عنه وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في تصريح له حول الموضوع ((أن الاتفاق النووي سيدخل حيز التطبيق في غضون 90 يوما بعد موافقة مجلس الأمن الدولي عليه))[24]. كما قدم أوباما الاتفاق النووي للكونغرس خلال فترة 5 أيام بعد عقده، وقد بادر مجلس النواب الأمريكي إلى توجيه الانتقاد للاتفاق، محذراً من أن تلك الصفقة ستؤجج سباق التسلح التقليدي وغير التقليدي في العالم بأسره وذكر رئيس مجلس النواب جون بينر في بيان له إن "هذه الصفقة لن تؤدي، على الأرجح، الى فقط اشتعال نيران سباق التسلح في جميع دول العالم" وذكر بأن الاتفاق سيوفر لإيران الوقت والفضاء المطلوبين لإنتاج قنبلة نووية، وأن عقد الصفقة مع ايران أظهر تراجع أوباما عن مبادئه وقيمه[25].

كان فرض العقوبات على إيران بأجماع عام من البرلمانيين في مجلس النواب الامريكي الا ان تعليقها من اجل الوصول الى الاتفاق النووي أحدث انقساماً حاداً في الكونغرس

---

**[21] ايمن عبد الكريم حسين، القوة الناعمة وتوظيفها في الاستراتيجية الاميركية الشاملة تجاه الشرق الاوسط، مجلة حصاد البيان، العدد 8، بغداد، مركز البيان للدراسات السياسية ولاستراتيجية، تموز – اب 2016، ص 46-47. وينظر ايضاً عبد الفتاح على الرشدان، رنا عبد العزيز الخماش، تركيا والبرنامج النووي الايراني حدود الاتفاق والاختلاف (2002-2016)، ط1، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص18.**

**[22] محمد سعد ابو عامود، الخيارات الصعبة مستقبل السياسة الاميركية في الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 199، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية ولاستراتيجية، يناير 2015، المجلد 50، ص73.**

**[23] احمد عبد الامير الانباري، م.س.ذ، ص198.**

**[24] Paul K. Kerr & Kenneth Katzman, Iran Nuclear Agreement and U.S. Exit, Congressional Research Service, July 20, 2018, p6-8**

**[25] محمد بو بوش، العرب والشرق الاوسط في السياسة الاميركية، مجلة المستقبل العربي، العدد (462)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، اب 2017، ص21.**

الامريكي، اذ تمتع خصوم باراك أوباما بغالبية غير مسبوقة في مجلسي النواب والشيوخ، اذ بلغ عدد الغالبية أن الرئيس الأمريكي "كافأ" الزعماء الإيرانيين بقبوله رفع المنظومة ذات التعقيد العالي للعقوبات الأمريكية بدون تأمين وتفكيك البنى التحتية النووية الإيرانية، اذ ذكر رئيس لجنة الشؤون الخارجية (إد رويس) الذي تولى النقاشات في مجلس النواب الأمريكي بإن هذا الاتفاق غير ملزم لإيران بتفكيك تكنولوجيا تصنيع تلك القنابل وسيسمح لها بتطوير برامج نووية لأغراض صناعية في فترة عشر سنوات، فيما ذكر السيناتور جون ماكين "كل شيء يبعث على الاعتقاد أنه اتفاق سيء"[26]. ولوحظ ان في عهد الرئيس الأمريكي باراك اوباما استخدم سياسة الحد الادنى وهي سياسة تقوم على اساس رفض استخدام القوة العسكرية او التلويح بإستخدامها لأنه ليس من صالح الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها في الشرق الاوسط[27].

اي بمعنى اخر حاول الرئيس اوباما اعتماد مقاربة جديدة تقوم على تأخير إستخدام الخيار العسكري وتقديم استراتيجية المفاوضات المباشرة للتعامل مع تلك الازمة، ويكون ذلك في إطار نوعي لاستراتيجية جديدة تم تبنيها بشكل جديد لإدارة الملفات ذات القضايا العالقة.

ان الاستراتيجية التي تم الاعتماد عليها في اتباع مثل هكذا سياسة مع إيران في ملفها النووي من قبل ادارة اوباما تنم عن الاتي:

1. إدراك مسبق من قبل الرئيس وادارته بضرورة استخدام اساليب القوة الناعمة مع إيران، ذلك ان استخدام القوة الصلبة جاءت بنتائج عكسية.
2. ايمانه المطلق انه في حالة توجيه ضربة استباقية للمواقع النووية الايرانية سوف لن يؤدي فقط الى تأخير برنامجها النووي عدة سنوات ، اضف الى ذلك التصعيد الخطير الذي سيحصل ورد الفعل نتيجة الضربة[28].
3. حرصت الادارة الاميركية على مواصلة توجهها هذا وتجسيد ذلك واقعياً وان ادى ذلك الى اجراء عدد من الاجراءات الشكلية أو العامة و التي يمكن قبولها من الطرف الايراني، وتضمن في الوقت ذاته إقناع الاطراف الاقليمية الاخرى كدول الخليج مثلا بأن اي اتفاق مع إيران يلبي توجهاتها ويحافظ على تحفظاتها[29].

تبنى الكونغرس متمثلا بالجمهوريين اشد حالات المعارضة على تعليق العقوبات على ايران وبدء مفاوضات مباشرة مع طهران حول برنامجها النووي، وبعد حالات شد وجذب ين الرئيس آنذاك والكونغرس ، بدأت المفاوضات تجري بين الجانبين الاميركي والايراني التي استمرت ما يقارب الـ 18 شهراً ،والذي اكد فيها الرئيس الاميركي خلال هذه الفترة في مقابلة معه في

---

**[26] المصدر نفسه، ص22.**

**[27] كريستين كنيب، انسحاب ترامب من الاتفاق النووي..اسفين في العلاقات عبر الاطلسي، انترنيت، www.google.com**

**[28] عمارة فرحاني و نوال قمادي، الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته على العلاقات الأمريكية- السعودية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات استراتيجية غير منشورة، جامعة العربي التبسي – تبسة -كلية الحقوق والعلوم السياسية- قسم العلوم السياسية ، ص (34-38) . ينظر أيضا: (50) حيدر الخفاجي ، المناورات العسكرية الايرانية : الاهداف والرسائل ،مجلة حصاد البيان ، العدد 14،بغداد ، مركز البيان للدراسات السياسية والستراتيجية ،ت1،ت2،ك1 2017 ،ص31.**

**[29] Nict Cunningham. Oil price. To fal or fly depending on iranhan nuclear talks,oil price.com.30 march 2015. P,55.**

2015/4/2 على الخيار العسكري في حال لم يتم الاتفاق[30]. وهذا ما جعل طهران تذعن للكثير من الشروط المسبقة للولايات المتحدة وهذا ما سرع من عملية عقد الاتفاق النووي الايراني رغم المعارضة الشديدة للجمهوريين في الكونغرس كما اسلفنا الذكر ،وتم على اثر هذه المفاوضات عقد اتفاقا في فيينا بالـ15من 2015/7،والذي يسمح هذا الاتفاق لإيران تحقيق الطموحات النووية للأغراض السلمية ،من خلال ضمان حسن نيتها في هذا المجال، بشرط ان يخضع برنامجها لشروط الوكالة الدولية للطاقة الذرية بما في ذلك يجب توفر شروط السلامة ،فضلا عن تفصيلات تقنية وفنية هامة للغاية، وفي مقابل هذا تعهدت الولايات المتحدة الامريكية برفع الحظر او الحصار الاقتصادي المفروض على إيران، وان تتعهد الاتحاد الاوربي باتباع سياسة أكثر انفتاحاً تجاه إيران والغاء العقوبات بكافة اشكالها المفروضة عليها مقابل التزام الاخيرة بالاتفاق النووي[31].

وفق كل ما ذكر، نرى جلياً ان حالة الصراع بين الرئيس والكونغرس حول الاتفاق النووي الايراني تمخض عنه حالة من عدم الاستقرار في اتخاذ قرارات حاسمة ومتسلسلة حول الموقف من الملف النووي مما يصعب نوايا الولايات المتحدة للطرف الاخر في جديته بالتعامل في هذا الملف، كما سهل ذلك للإيرانيين في كسب الوقت من اجل حصول على مكتسبات أكبر على حساب الولايات المتحدة والتي تسعى ادارتها آنذاك الى التهدئة والدبلوماسية.

**رابعاً: أزمة النفوذ مع الصين: -**

لقد ذكرنا سالفاً ان اوباما ورث تركة ثقيلة من سلفه بوش الأبن في الشرق الاوسط ، وهذا ما جعل اوباما في واقع الامر يبدأ في التوجه الى حيز جيوستراتيجي جديد لتنفيذ أطر خاصة بسياسته ووضع بصمة خاصة بأدارته، وهذه القضايا بدت انها الشاغل الأكبر للسياسة الخارجية الأمريكية في عهده، لذا بدأ بإعادة ترتيب سلم اولوياته واهتماماته على هذا المستوى بالانسحاب من الملفات الخاصة بالشرق الاوسط والتوجه نحو اسيا وبالأخص الصين التي تمثل مركزاً اقتصادياً عالمياً مهماً وخطيراً في ذات الوقت، بسبب تنامي قوة الصين الاقتصادية والتي تشكل خطرا محدقاً على الولايات المتحدة، وهذا ما جعل الكونغرس ينتفض ويعارض استراتيجية اوباما بهذا الشأن الذي يرى ان منطقة الشرق الأوسط هي المنطقة الأهم والأمثل لتوجهات الولايات المتحدة على كافة المستويات منها السياسية والامنية والاقتصادية، فأصبح الكونغرس يراقب خطوات استراتيجية اوباما بتوجهها الى اسيا الباسفيك اذ نشأ صراع بين مؤيد ومعارض لهذه الخطوات داخل الكونغرس.

إن طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة والصين والتي تتسم بين الصراع والتعاون الحذر، اذ تمتلك الصين حالها حال الولايات المتحدة بالعديد من المزايا، إلا ان الاختلاف الوحيد أن الولايات المتحدة توصف بأنها القوى العظمى الوحيدة في العالم ، لا تزال تريد الاحتفاظ بهيمنتها على العالم والصين هنا بثقلها الديموغرافي والاقتصادي ونفوذها الجديد في

**[30] Seyed Hossein Mousavian & Mohammad Mehdi Mousavian, buildian on the Iran Nuclear Deal for International Peace and Security , Journal for peace and nuclear disarmament ,2018,vol.1,No.1,pp.180-181.**

**[31] Cinelli & Balmer, Deals and warm words flow as Iran president visits Europe, Reuters USA, 2016: http://www.reuters.com/article /us-iran-europe-rouhani.**

اسيا وافريقيا المتزايد جعلها قوة تعمل في تزايد مستمر للوصول الى قمة هرم النظام العالمي[32]، وهذا ما جعل استراتيجية اوباما تجاه الصين مثار نزاع وخلاف بين اعضاء الكونغرس بشقيه الديمقراطي والجمهوري، اذ يرى الجمهوريون والذين يميلون دائماً الى عدم اللين في التعامل في ملف توسع نفوذ الصين والذي من الممكن ان يكون على حساب نفوذ الولايات المتحدة وبالأخص في الشرق الاوسط ، اذ يرى الاعضاء الجمهوريين في الكونغرس ان انسحاب اوباما من ملفات وقضايا الشرق الاوسط سيكون على حساب انحسار نفوذ الولايات المتحدة وتنامي نفوذ الصين.

ووفقاً لبيانات صادرة عن البنك الدولي أكتشف ان الصين تصدرت الإقتصاد العالمي كأكبر اقتصاد عالمي متخطية الولايات المتحدة في هذا المضمار، كما أفاد تقرير حول برنامج المقارنات الدولية التابعة للبنك الدولي إن الإقتصاد الصيني يكاد يلحق بركب الإقتصاد الأمريكي بشكل غير متوقع، حيث يعيد التقرير إحصائيات إجمالي الناتج المحلي بناءاً على تقديرات تم تحديثها " لتعادل القوة الشرائية" بين البلدين، وهي العملية التي تقيس ما يمكن شراؤه بالمال في الاقتصاديات المختلفة، في تلك العملية تنامى الاقتصاد الصيني بشكل ملحوظ بشكل غير متوقع، اذ عززت الصين مكانتها الاقتصادية، كثاني قوة في الاقتصاد العالمي بعد الولايات المتحدة، بمتوسط ناتج إجمالي محلي تجاوز 6.56 تريليون دولار أمريكي في النصف الأول من عام 2019، كما اكد المسح الذي أجراه مركز بيو للأبحاث في 39 دولة يؤكد كثيراً ما يقوله الخبراء في الولايات المتحدة من أفكار بشأن تحول ميزان القوة بين الولايات المتحدة والصين، كما ان هناك ادراكاً بأن القوة الاقتصادية للصين في صعود مستمر في حين ان القوة الاقتصادية للولايات المتحدة في حالة انخفاض، على الرغم من ان الكثير من الدول ترى ان الولايات المتحدة قوة اقتصادية الاكبر في العالم ، على وجه آخر يرى الاغلب منهم انها مسألة وقت فحسب لتحل الصين محل الولايات المتحدة

إن طبيعة صراع ومعارضة الكونغرس لأوباما في قضية التعامل في ملف النفوذ الصيني، يتأتى من أن هناك عدم ثقة متنامية في نوايا الصين بين المفكرين السياسيين والعسكريين الأمريكيين الذي يعتمد عليهم الكونغرس حول هذا الملف، وخصوصا تنامي التوسع السريع في الميزانية العسكرية الصينية، كما ان الصين تتبع حالة تعتيم في هذا المجال، ينقسم الكونغرس حول تقييم قوة الصين العسكرية وما تشكله من تهديد للولايات المتحدة وبالأخص ضمن إطار القوة الاستراتيجية الشاملة للصين[33] على هذا كله، نرى ان صراع الكونغرس والرئيس الامريكي حول نفوذ الصين كان على مستويين هما المستوى الاقتصادي والمستوى العسكري والذي ممكن ان يتكاملا ويهددا نفوذ الولايات المتحدة ومدى اتساع رقعتها الجيوسياسية[34].

**المبحث الثالث: الصراع بين الكونغرس والرئيس دونالد ترامب 2017-2020**

**أولا: قرار الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل**

---

**[32] إيمان عبد الله ، أثر العلاقات الصينية –الامريكية على النظام الدولي منذ 2001، المركز الديمقراطي العربي، 24 يوليو، 2016، democraticac.de.**

**[33] عشر ملفات تؤكد فشل السياسة الخارجية الأمريكية في عهد أوباما، 6 مايو ، 2014، https://sasapost.com.**

**[34] حسام سويلم، الصين والولايات المتحدة تستعدان للحرب، 27 مارس، 2015، albawabhnew.**

ان تشريع نقل السفارة الامريكية سنة 1995 هو تشريع أقرّه الكونغرس الأمريكي في دورته الرابعة بعد المئة في 23 تشرين الأول 1995، تم بموجبه التأكيد على نقل السفارة الامريكية الموجودة من إسرائيل إلى القدس بدلاً من تل أبيب، والاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل، وذلك بحلول العام 1999.

زعم التشريع الذي قدمه الكونغرس الأمريكي أن إسرائيل قامت بتوحيد القدس التي كانت مُقسّمة، وبما أن القانون الدولي يكفل لكل دولة تحديد عاصمتها، وفي هذا السياق أعلنت إسرائيل منذ 1950 القدس عاصمة لها، وجعلت منها مقراً لغالبية مؤسساتها الوزاريّة والإداريّة ومختلف المؤسسات الفاعلة، اذ تركزت فيها السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، كما تُعدُ مركزاً للديانة اليهوديّة، وكذلك تُعدُ مدينة مقدّسة بالنسبة للمسلمين والمسيحيين[35].

كما وَعَد عدد من الرؤساء الأمريكيين وأعضاء من الكونغرس بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، ومن الجدير بالذكر ان هذا التشريع يسمح للرئيس بتأجيل تطبيقه كل 6 أشهر، وهذا ما قام به الرؤساء الأمريكيين منذ صدور القرار، إلاّ أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قرر في 6 كانون الأول 2017 الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس، في خطوة أدانها المجتمع الدولي والدول الإسلاميّة والعربيّة ، وهو بذلك يُعدُ اول رئيس امريكي يقوم بتلك الخطوة وهو بذلك ينفذ ما شرعه الكونغرس الأمريكي ويعدُ ذلك احد اهم نقاط الالتقاء بينه وبين الكونغرس الأمريكي وهي نقطة أساسية بالنسبة للكونغرس والرئيس، رغم ذلك فكل من الجانبين لهما نقاط خلاف واسعة على عدة قضايا تتعلق بالسياسة الداخلية والخارجية للبلاد فالعلاقة بين الكونغرس والرئيس ليست علاقة صراع مستمر وانما توجد نقاط التقاء عدة كانت قضية القدس احدها .

يبرر الجانب الإسرائيلي نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى مدينة القدس على انه رمزياً، لكن الامر يبدو أعمق من ذلك، اذ من الممكن أن تكون عملية نقل السفارة الى القدس خطوة استراتيجية لفرض الأمر الواقع على الحكومة والشعب الفلسطيني[36].

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، أحيل ملف قضية القدس إلى منظمة الأمم المتحدة، وأصدرت الهيئة الدولية قراراً في 29 تشرين الثاني 1947 جعل القدس مدينة دولية او عالمية (تدويل القدس) الا أن رئيس وزراء (ديفيد بنغوريون) أعلن في عام 1948 أن القدس الغربية عاصمة لدولة إسرائيل، في حين بقي الجانب الشرقي من القدس ضمن نطاق السيادة الأردنية حتى حرب 1967التي نتج عنها ضم القدس بجانبيها الى إسرائيل[37].

يأمل الشعب الفلسطيني ان تصبح القدس الشرقية عاصمة لفلسطين، وذلك استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية، التي لا تعترف بأحتلال إسرائيل للقدس، في حين جاء قرار ترامب واضحاً وداعماً للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين.

---

**[35] Dr. Hans koechler, transfer of the us embassy to jerusalem: legal implications, doc insight, mena, us and the americas, posted on 29 may 2018, https://doc-research.org/2018/05/transfer-us-embassy-jerusalem-legal-implications/.**

**[36] Ibid.**

**[37] Stephen farrell, why is the u.s. moving its embassy to Jerusalem? world news , may 7, 2018 ,Reuters, https://www.reuters.com/article/us-usa-israel-diplomacy-jerusalem-explai/why-is-the-u-s-moving-its-embassy-to-jerusalem-iduskbn1i811n**

ترى منظمة الأمم المتحدة أن مدينة القدس الشرقية أرض فلسطينية محتلة وان المدينة لم يتم حسم وضعها النهائي ولم يتم التفاوض بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي حول عملية تقسيمها، بناء على ذلك من غير المقبول في القانون الدولي إقامة سفارات في مناطق متنازع عليها ولم يتم البت في شأنها.

كما صوت مجلس الأمن الدولي في 18 كانون الأول 2017 على قضية رفض إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونال التصويت موافقة جميع الدول الأعضاء في مجلس الامن، ما عدا الولايات المتحدة التي أستخدمت حق النقض (الفيتو) ضد التصويت.

وبالرجوع الى الصيغ القانونية البحتة فقد اكدت المفاوضات التي أقيمت في اسبانا في العاصمة مدريد، تشرين الثاني 1991 بأن تحديد مصير مدينة القدس يتم عبر مفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، الا ان قرار ترامب جاء مناقضاً لما تم الاتفاق عليه في مدريد، ومناقضاً لمواقف الإدارات الأميركية السابقة التي لم تعترف بأن القدس عاصمة لإسرائيل، ولهذا السبب كان يصدر كل ستة أشهر قراراً رئاسياً بتأجيل نقل السفارة الأميركية إلى القدس[38].

ان نقل السفارة الأميركية إلى مدينة القدس قد يعمل على تقويض عملية السلام بين فلسطين واسرائيل، وتقليل فرص الوصول إلى اتفاق شامل ونهائي.

اقترحت الولايات المتحدة أن تكون قضية القدس قابلة للتفاوض بين الطرفين وان لا تأخذ اطاراً جامداً، وقد اتخذت الإدارات الامريكية اللاحقة نفس السياسة، والتي تهدف الى ان لا تخضع قضية القدس الى إجراءات أحادية الجانب، مع ذلك فقد اتخذ ترامب اجراء غير قانوني احادي الجانب وبدون مفاوضات مستنداً في ذلك على تشريع اقره الكونغرس الامريكي.

في سنة 1995، أصدر الكونغرس الامريكي قانون يجيز نقل السفارة الى القدس تم بموجبه الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل، اذ نصّ مشروع القانون على وجوب نقل السفارة الأمريكية إلى القدس خلال 5 سنوات، ومنذ ذلك الوقت وقع جميع الرؤساء الامريكيين تنازلاً لمدة ستة أشهر، الامر الذي أدّى إلى تأخير خطوة نقل السفارة.

وقد اعترفت الولايات المتحدة في 6 ديسمبر 2017 رسميًّا بالقدس عاصمة لإسرائيل، واكد الرئيس ترامب أنّ وزارة الخارجية ستبدأ بوضع برنامج لعملية بناء سفارة أمريكية في القدس

وتم افتتاح السفارة الأمريكية رسميًا في القدس في 14 مايو 2018 يعد ذلك خطوة واضحة تبين توافق الآراء بين الكونغرس والرئيس الأمريكي فلم يخيم الصراع بين الطرفين في تلك القضية[39].

**ثانياً: انسحاب إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من الاتفاق النووي الإيراني**

أصدر الرئيس الأميركي دونالد ترامب في 2018 قراراً يفيد بانسحاب الولايات المتحدة الامريكية من الاتفاق النووي الإيراني الذي تم عُقده بين إيران والدول (5+1) في 2015،

---

**1. [38] صلاح عبد العاطي، نقل السفارة الأميركية إلى القدس ... المخاطر وخيارات المواجهة، الممركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، مسارات،**
**https://www.masarat.ps/article/1842/files/content_files/tqdyr_mwqf_-_nql_lsfr.pdf**

**[39] عمرو عبد العاطي، تداعيات الانسحاب الاميركي من الاتفاق النووي الايراني، مجلة السياسة الدولية، تحليلات – شرق اوسط، القاهرة مركز الاهرام للدراسات السياسية ولاستراتيجية ،2018/5/20.**

ووقع على مذكرة رئاسية تم بموجبها فرض عقوبات على النظام الإيراني، واكد الرئيس على ان العقوبات ستكون ذات طبيعة اقتصادية شديدة.

تمثلت الحُجة التي تمسك بها الرئيس ترامب إن النظام الإيراني قد دعم منظومة الإرهاب الدولي وهدر ثروات إيران، واشار الى ان إدارة الرئيس السابق باراك أوباما ساعدت إيران بالتقدم في برنامجها النووي لاسيما في تخصيب اليورانيوم، وتمكينها من امتلاك قنبلة نووية.

انقسم الكونغرس الأمريكي بشأن الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني الى مؤيد ومعارض، الجمهوريون ايدوا الانسحاب وشددوا على ضرورته لأنه يسمح لإيران بالتمدد في المنطقة ويمثل فرصة مثالية لتقوية نفوذها واقتصادها، اما الديمقراطيون فقد عارضوا الانسحاب لأنه قد يقوض السلام في منطقة الشرق الأوسط وأكدوا على أهمية احتواء إيران عن طريق الحفاظ على الاتفاق النووي، وكان أنسحاب الرئيس الأمريكي تلبية لمطالب الجمهوريين في الكونغرس، وبسبب ذلك واجه الرئيس انتقادات واتهامات من قبل الديمقراطيين بالسعي نحو تقويض السلام العالمي .

في حين اشار الرئيس ترامب الى ان الاتفاق النووي خطر حقيقي، فهو يجيز حصول إيران على مبالغ كبيرة لدعم برنامجها النووي، واكد بان الاتفاق سوف يقود منطقة الشرق الأوسط الى سباق تسلح خطير، كما ان إسرائيل اقرب حلفاء الولايات المتحدة قلقة من الاتفاق النووي، ما قد يقودها الى تطوير ترسانتها النووية لحماية اراضيها، و قدمت اسرائيل عدد غير قليل من الأدلة التي تُدين بها ايران وتتهمها بالسعي لامتلاك أسلحة نووية للأغراض غير السلمية[40].

ويُعدُ انسحاب الرئيس ترامب من الاتفاق النووي انسحاب طرف واحد من بين ستة أطراف دولية قامت بتوقيع الاتفاق الذي عُد اتفاقاً دولياً بعد اعتماده من قبل مجلس الأمن، الا أن الانسحاب الأمريكي يُفقد الاتفاق قيمته لأنها طرف اساس، بالمقابل لم تنسحب إيران من الاتفاق والتزمت بالبقاء.

تشير معطيات الواقع بأن خروج الولايات المتحدة يعني انهياره، اذ تتحكم الولايات المتحدة بـ 90%من العقوبات على إيران، كما تتحكم في النظام المالي الدولي تستطيع عبر ذلك فرض عقوبات تخشاها جميع الدول.

تنقسم الأسباب التي دفعت الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الى الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني الى قسمين[41].

**أولا: أسباب داخلية**[42]:

1. جاء انسحاب الولايات المتحدة الامريكية من الاتفاق النووي الإيراني لأسباب عدة اهمها الوعود الانتخابية التي وعد الرئيس ترامب بها الناخبين خلال فترة حملته الانتخابية عام 2016، وجاءت هذه الوعود بناءً على مطالب من قبل جمهوري الكونغرس.
2. كون الولايات المتحدة الامريكية عنصر فاعل في الإتفاق مع إيران يُعدُ ذلك سبقاً دبلوماسياً لإدارة بالرئيس السابق باراك أوباما وكذلك للحزب الديمقراطي في حين رفض الحزب

---

**[40] Mark Landler، Trump Abandons Iran Nuclear Deal He Long Scorned, May 8, 2018, the new York times , https://www.nytimes.com/2018/05/08/world/middleeast/trump-iran-nuclear-deal.html.**

**[41] علي فتح الله نجاد، انسحاب ترامب من الاتّفاق النووي الإيراني وتداعياته الوخيمة، مقال منشور لدى معهد بروكنز، واشنطن، السبت، 14 يوليو 2018، https://www.brookings.edu/ar/opinions%**

**[42] المصدر نفسه.**

الجمهوري الاتفاق رفضاً تاماً، لذا برز صراع محتدم بين الرئيس والحزب الديمقراطي داخل الكونغرس.

3. سبب انسحاب الرئيس ترامب من الاتفاق النووي الإيراني جاء نتيجة ضغوطات من قبل الحزب الجمهوري داخل الكونغرس الذي رفض فتح قنوات مع الجانب الإيراني، وهو ما طالب به الحزب الديمقراطي الذي أراد تغليب الطابع التفاوضي الدبلوماسي على عملية الانسحاب.

**ثانياً: اسباب الخارجية[43]:**

1. عدم ثقة الكونغرس ودارة الرئيس ترامب بفكرة الاتفاق النووي الإيراني والقلق بشأن عدم صحة المعلومات التي تقدمها إيران لاسيما ان للأخيرة تطلعات لتطوير أسلحة نووية للأغراض غير السلمية.
2. الكونغرس الأمريكي بقيادة الجمهوريين والمؤيد لإسرائيل يضغط على الجانب الامريكي بشأن خطورة الاتفاق النووي الإيراني على المنطقة.
3. الكونغرس الأمريكي بقيادة الجمهوريين يلزمون الرئيس ترامب بأهمية الالتزام بأمن وسلامة حلفائه من دول الخليج، الذين شددوا على أن إيران سوف تستخدم الاتفاق النووي كوسيلة للتوسع الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط.
4. تمتلك إدارة ترامب العديد من الأدلة التي تثبت انتهاك إيران نصوص الاتفاق من أهمها ما قدمته منظمة الأمم المتحدة حول قضية تزويد إيران للحوثيين في اليمن بصواريخ بالستية ويُعدُ ذلك خرقاً لقرار مجلس الأمن المرقم 2216.
5. ان إدارة الرئيس ترامب وجمهوريو الكونغرس على قناعة تامة بعدم جدوى الاتفاق النووي الذي ابرمته إدارة الرئيس السابق أوباما في منع إيران من تصنيع قنبلة نووية.
6. اكدت إدارة الرئيس ترامب بأن الاتفاق النووي الإيراني سوف يؤدي الى سباق تسلح في الشرق الأوسط وصراع نووي بين عدة أطراف.

**ثالثاً: ازمة سجلات ترامب المالية**

تم رفض الطعن الذي تقدم به الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الى محكمة الاستئناف في قرار سابق للقضاء الأمريكي يسمح للكونغرس بمطالبته بالكشف عن وثائق تتعلق بوضعه المالي والبيانات الضريبية الخاصة به. اذ أصدرت محكمة استئناف أمريكية قراراً يلزم شركة المحاسبة التي تدير الأعمال المالية للرئيس دونالد ترامب السماح لمجلس النواب بالاطلاع على سجلاته المالية والضريبية. اذ يتهم الكونغرس الرئيس ترامب بأن قطب العقارات الخاص به قام بتضخيم قيمة ممتلكاته للحصول على قروض كبيرة، اذ طالب الكونغرس بالكشف عن الوضع المالي لترامب قبل وبعد انتخابه، وبناء على ما تقدم، وجه مجلس النواب الأمريكي شركة المحاسبة السابقة للرئيس التي تدعى مكتب مازارس بتسليم مجموعة من الوثائق المالية الهامة، لاسيما محاضر عمليات التدقيق والنتائج السنوية لأعمال المكتب المحاسبي الخاص بالرئيس.

---

[43] **Jackie Northam, Trump's Evolving Relationship with Saudi Arabia, MIDDLE EAST, NPR, September 18, 20193:49 PM ET. https://www.npr.org/2019/09/18/762046349/trumps-evolving-relationship-with-saudi-arabia**

بالمقابل لجأ الرئيس دونالد ترامب إلى القضاء الأمريكي لمنع تنفيذ طلب الكونغرس، مدعياً ان الكونغرس ليس بحاجة إلى هذه المعلومات للقيام بدوره التشريعي وان الحصول على هذه المعلومات مجرد حملة مضايقات تهدف تشويه سمعة الرئيس.
رغم ذلك واجه طلب الرئيس ترامب رفض القضاء الأمريكي وتم رفض إعادة النظر في القضية ايضاً .

**رابعاً: سياسة إدارة ترامب تجاه السعودية**

أكد الديمقراطيون في الكونغرس الأمريكي على أهمية فتح تحقيقات بشأن تعامل الرئيس دونالد ترامب مع قضية مقتل واختفاء الصحفي السعودي جمال خاشقجي والحرب على اليمن، والعلاقات مع الأسرة السعودية الحاكمةاذ قام الكونغرس الأمريكي بمراجعة دقيقة للعلاقات الأمريكية السعودية، التي حاول ترامب من خلالها استغلال حليف قوي في الشرق الأوسط لتحقيق مصالحه الخاصة
بعد مقتل خاشقجي في القنصلية السعودية، ظهرت سيناريوهات متعددة بشأن تبرير الحادثة من قبل الجانب السعودي .
رغم ذلك لم تصدق دول العالم ومؤسسات قانونية دولية التبريرات التي قدمتها السعودية، وطالبت جهات إنسانية ومنظمات بتحقيق أكثر جدية، وقد ادانت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية الحادث واتهموا ولي العهد محمد بن سلمان بالحادث
ومما اثار الشكوك رفض ترامب التقييم الاستخباراتي الأمريكي الذي ادان ولي العهد السعودي بقتل خاشقجي[44].
ورغم ما توصلت اليه كل من وكالة الاستخبارات الامريكية فقد شكك كل من ترامب وولي العهد السعودي بالنتائج التي توصلوا اليها .
وشدد مجلس النواب الأمريكي على أن اللجان المختصة بالتحقيق سوف
تراجع النتائج التي توصلت اليها الاستخبارات الأمريكية، وشكك الكونغرس في ان وجود منافع مالية متبادلة بين الرئيس ترامب والسعوديين أثرت في سياسته مع المملكة السعودية.
كما يشكك الكونغرس بقوة في زيادة الاستثمارات التجارية الخاصة بشركات ترامب والتي نمت بفعل استغلال الرئيس لموقعه، الامر الذي أدى الى توجه السياسة الأمريكية بشكل يُعارض مصالح الولايات المتحدة الامريكية، والكونغرس يسير بخطى ثابتة لأثبات الشكوك التي تدور حول الرئيس .
أكد الرئيس ترامب في أكثر من مناسبة على ان الولايات المتحدة كسبت ملايين الدولارات من خلال تعاملها مع المملكة العربية السعودية
ودافع الرئيس ترامب عن علاقته الإيجابية بالمملكة العربية السعودية، التي وصفها بالحليف الوثيق للولايات المتحدة في منطقة في الشرق الأوسط، مشيراً إلى صفقات السلاح التي ابرمتها

**[44] محمد المالكي، التوترات الصينية الأمريكية من الصراع التجاري إلى حرب العملات، مجلة الوطن، الأحد 18 أغسطس 2019، https://www.elwatannews.com/news/details/4302214**

الولايات المتحدة مع المملكة وصلت الى 460 مليار دولار، في أيار 2017، اضافة الى أهمية الشراكة الاستراتيجية الأمريكية السعودية ضد إيران[45].

**خامساً: الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين في عهد ترامب**

قد يختلف الكونغرس والرئيس الامريكي في قضايا عدة الا انهم يتفقون على خطر الصين المحدق بالاقتصاد الأمريكي، فالرئيس ترامب يمتلك وجهة نظر تتفق بشكل تام مع غالبية أعضاء الكونغرس حول ملف الصين الشائك، ومن الجدير بالذكر ان كل دولة في العالم تحكمها جملة من العوامل الداخلية والخارجية، و لهذه العوامل تأثير كبيرعلى العلاقة بين الولايات المتحدة والصين لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة، ولهذا اتصفت السياسة الخارجية لكل منهما بالعمق والتعقيد، ويتضح عبر استقراء انماط التأثير السياسي الداخلي والخارجي بأن القوى الفاعلة في الولايات المتحدة لا تقتصر على جانب واحد فقط وانما تتعداه الى جوانب متعددة ومعقدة، وبشكل دائم تتميز العلاقات الامريكية الصينية بالتوتر مثال ذلك اصرار الكونجرس الأمريكي على عدم انضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية، وقد سعى الكونغرس الى التقليل من التعاملات التجارية مع الصين، كما أصدر عدد من التقارير والمذكرات التي تصف الصين بأنها خطر قومي على امن الولايات المتحدة الامريكية كما ان الرؤساء الامريكيين يتفقون في الغالب مع الكونغرس حول موضوع الصين، اذ لا مجال للشك في ان الصين تنافس الولايات المتحدة بل وتتفوق عليها في الميزان التجاري وغيرها من النقاط الاقتصادية الهامة.

كانت بداية الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين بسبب فرض حكومة ترامب رسوم جمركية على الصين بنسبة 25 بالمئة على الواردات الامريكية من الصلب و 10 بالمئة لمادة الالمنيوم، وتبعاً لذلك فقد فاقمت الحرب التجارية من مشكلة التضخم الامر الذي أدى بطبيعة الحال الى زيادة العجز في الحساب الجاري و ازدياد الازمات المالية ، ولا شك ان الحرب التجارية وما تفرزه من اضطرابات في حركة التجارة العالمية تفرض ضغوطاً على الصادرات في جميع انحاء العالم والتي عليها البحث عن آليات جديدة للتعامل مع قرارات الرئيس ترامب والتي دفعت دولاً أخرى لتبنى سياسات حمائية، وهى السياسة نفسها التي كانت سبباً في الكساد الذى واجه الاقتصاد العالمي في ثلاثينيات القرن العشرين[46].

وبسبب قرارات الرئيس ترامب فيما يتعلق بالضرائب على الصلب والالمنيوم اكدت كل من (المكسيك والصين والبرازيل كندا والاتحاد الأوروبي) بأنها سوف تستخدم سياسة الرد بالمثل وسوف تقوم بفرض إجراءات مماثلة[47].

اهتم الرئيس الأمريكي بفكرة أساس مفادها أن صناعة الصلب والألومنيوم في الولايات المتحدة واجهت تراجعاً حاداً بسبب التسهيلات التي منحتها الولايات المتحدة لمختلف دول العالم أدى ذلك الى تراجع في الميزان التجاري وازدياد عدد العاطلين الامر الذي أدى الى تفوق الصين في

---

**[45] Jeffrey Frankel ،Game Of Currency Manipulation ،Project Syndicate ،Aug 9, 2019 ، Https://Www.Project-Syndicate.Org/Commentary/America-China-Currency-Manipulation-By-Jeffrey-Frankel-2019-08/Arabic.**

**[46] Ibid.**

**[47] Rep. Sherman, Brad, Recognizing Hong Kong's bilateral relationship with the United States, condemning the People's Republic of China for violating their obligations to the people of Hong Kong, and supporting the people of Hong Kong's right to freedom of assembly and peaceful protest.**

نواحي عدة أهمها التجارة والاقتصاد، اذ يعد ذلك من المؤشرات الخطرة بالنسبة للولايات المتحدة .

واجهت صناعة الصلب الأمريكية منذ العام 2000 عدد من الازمات، إذ تراجعت انتاجية معامل الصلب من 112 مليون طن إلى 86.5 مليون طن في العام 2016، لذلك فإن فرص العمل تقلصت من 135 ألف إلى 83 ألف خلال تلك المدة.

ومن جانب اخر فقد تبنّى الكونغرس الأمريكي قرارًا يدين انتهاكات حقوق الإنسان والديمقراطية في الصين ويهدد بتعليق الوضع التجاري الخاص الذي تمنحه الولايات المتحدة الامريكية، كما وافق الكونغرس على القرار بأغلبية 417 صوتًا مقابل صوت واحد بعد اعتماده بالإجماع في مجلس الشيوخ، وهو القرار الذي جاء مؤيداً لتوجهات وسياسة ترامب تجاه الصين.

كما شهدت الصين لاسيما في هونك كونغ تظاهرات احتجاجاً على مشروع قانون يسمح بتسليم مطلوبين إلى الصين، والذي تم إلغاؤه بعد ازدياد وتيرة التظاهرات، غير أن الاحتجاجات لم تتوقف بعد تعليق القانون بل رفعت سقف مطالبها إلى التمتع بحرية أكبر وطالبت بتعزيز الديموقراطية وحماية حقوق الانسان.

أن الولايات المتحدة تحتفظ بمصالح اقتصادية وسياسية كبيرة في هونغ كونغ، وتتعامل مع أكثر من 1200 شركة أمريكية تعمل في المنطقة الإدارية الخاصة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى بيئة الأعمال الهامة في هونغ كونغ، القائمة على احترام سيادة القانون والقضاء المستقل، كما صرح وزير الخارجية الصيني وانج يي بشأن مشروع القانون الأمريكي قائلاً "بأن المشروع يستهدف تدمير الصين" كما أدان، مشروع القانون الذي أقره الكونجرس الأمريكي الذي يؤيد المتظاهرين المطالبين بالحرية وبالديموقراطية، قائلاً "أن الولايات المتحدة تشجع المجرمين ضد الحكومة الصينية وتهدف إلى بث الفوضى بل حتى تدمير الصين وأن مشروع القانون تدخل فاضح في الشؤون الداخلية للصين.".

كما صرحت الحكومة الصينية، بأنها على استعداد تام للرد بحزم على مشروع القانون الذي أقره الكونغرس الأمريكي، والذي دعم للمتظاهرين المطالبين بالحرية وبالديمقراطية[48].

ينص القانون الذي أعده الكونغرس "أن يقوم الرئيس الصيني بمراجعة سنوية للامتيازات التجارية الممنوحة للصين من قبل الولايات المتحدة والتي تستثنيها من العقوبات الأمريكية المفروضة عليها ويُهدد بإلغائها إذا تم أي انتهاك لحقوق الإنسان في الصين"[49].

**رؤية مستقبلية:**

الصراع بين الكونغرس والرئيس يشكل احياناً عائقاً امام صنع سياسات متوازنة، وعلى الرغم من ان الولايات المتحدة من الدول الرائدة في مجال صنع السياسات، الا ان مسألة الصراع بين الكونغرس والرئيس تبقى ملفاً شائكاً يهيمن على عمليات صنع القرار السياسي، ولن تتغير طبيعة الصراع بين الجانبين بسهولة الا انه من المتوقع في المستقبل ان يتم تعديل بعض الثغرات القانونية التي تحد من تدخل احد السلطتين في سياق عمل السلطة الأخرى، مع ذلك نرى بأن الصراع بين الطرفين أمر طبيعي ودائم ولا يمكن انهاءه الا انه يمكن اقتراح تشكيل لجان محايدة

**[48] 16th Congress (2019-2020), Committees: House - Foreign Affairs, https://www.congress.gov/bill/116th-congress/house-resolution/543/text.**

**[49] Eleanor Albert, Democracy in Hong Kong, The Council on Foreign Relations, September 30, 2019. https://www.cfr.org/backgrounder/democracy-hong-kong?gclid.**

لا تنتمي الى أي من الحزبين تنظر في القضايا الخلافية التي تنشأ بين الكونغرس والرئيس، تتكون هذه اللجان من اكاديميين من مختلف التخصصات وكُتاب ومثقفين وقضاة للنظر في أهمية إقرار مشاريع قوانين معينة ، كذلك من الممكن انشاء منصات الكترونية يتم عبرها استعراض بعض مشاريع القوانين على المجتمع لمعرفة الرأي العام حول القرارات التي يدور الخلاف حولها، ذلك لمعرفة مدى موضوعية القرار المتخذ، من خلال ذلك يمكن خلق أوراق ضغط للحيلولة دون التأثير سلباً على القرارات التي تصب في مصلحة البلد، الصراع بين الكونغرس والرئيس لن يزول في المستقبل لكن من الممكن التقليل من تأثيره في عملية صنع القرار من، مع ذلك يبقى الجانب الرقابي الذي تتمتع به السلطة التشريعية الجزء الأهم لتصحيح مسار بعض القرارات غير الموضوعية .

**الخاتمـــــة والاستنتاجات**

أن طبيعة العلاقة بين الرئيس الامريكي والكونغرس تواجه الكثير من التشابك والتداخل والتقاطع في الوقت ذاته، ولأن الرئيس الأمريكي يعد نفسه قائد هام فهو (كمنصب) يجب أن يبرز ككفؤ لهذه القيادة، إلا أن الطبيعة والكاريزما التي يتمتع بها الرئيس تختلف جذرياً عن شخصية الرئيس الآخر وهذا ما نراه حقيقة في الاختلاف الحاد في طريقة واسلوب كل رئيس يتعاقب على حكم الولايات المتحدة، فعلى الرغم من أن الرئيس محكوم بعدة عوامل تحد من تطبيق وجهة نظره وسياسته التي يرتئيها الا أنه لطالما يصطدم بحاجز الكونغرس ، والذي اصبح على الاقل من وجهة نظر الرؤساء المتعاقبين حاجز عازل بين النظرية والتطبيق في صلاحيات الرئيس.

نستنتج مما سبق

في عهد الرئيس اوباما اشتد الصراع بين الرئيس والكونغرس في عدة قضايا ذات اهتمام محلي ومنها اقليمي وعالمي، الا ان طبيعة هذا الصراع نرى حدته واتساع رقعته في قضايا خاصة بأهتمام الجمهوريين، مثل القضية الفلسطينية، الملف النووي الايراني، والعلاقة مع الصين ولطالما ضغط الجمهوريين على الرئيس في هذا المجال وحجتهم في ذلك "طريقة ادارة الازمات" في تلك الملفات وانعكاس ذلك على واجهة الولايات المتحدة الامريكية ورمز قوتها في العالم، كما ان الجمهوريين في الكونغرس لطالما يميلون الى حل القضايا بالتهديد او استخدام القوة.

في واقع الامر، في الصراع الذي كان ناشئاً بين اوباما والكونغرس حول الملفات التي ذكرت، يرى الكثيرون ان سياسة اوباما كانت محط تساؤلات والحجة في ذلك ان الولايات المتحدة الامريكية الغت الاتفاقية مع إيران لإعادة صياغة اتفاقية جديدة، كما اعادة نظرتها في القضية الفلسطينية، وهذا ما بدا واضحا في ظل ادارة ترامب.

1. الصراع بين الكونغرس والرئيس ظاهرة ملازمة لكل إدارة تصل الى الحكم، يرجع سبب ذلك الى الاختلاف في وجهات النظر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية
2. القرارات التي تقترحها السلطة التشريعية غالباً ما تشكل تحدي بالنسبة للسلطة التنفيذية لذا تواجه رفض واعتراض الرئيس وادارته الامر الذي يخلق توتر بين الطرفين.
3. ما يقترحه الكونغرس من مشاريع قوانين قد يراه الرئيس وادارته غير صائباً وغير ملائم في كثير من الأحيان.
4. اتخاذ وتنفيذ القرارات من قبل الرئيس دون العودة الى السلطة التشريعية هي النقطة الأكثر حساسية بالنسبة للكونغرس الأمريكي، لاسيما في اتخاذ القرارات العسكرية وفي ارسال قوات أمريكية خارج البلاد.

5. العلاقة بين الكونغرس والرئيس ليست متوترة على الدوام ففي كثير من الأحيان يتفق الطرفين على اجندات موحدة وقرارات تدور في نفس الإطار القانوني والأخلاقي.
6. يهدف الكونغرس الى صياغة قرارات تحقق المصلحة العامة للولايات المتحدة، اما الرئيس فيهدف تحقيق سمعة ومكانة له ولأدارته إضافة الى تحقيق المصلحة العامة للبلد، في خضم ذلك تبرز الخلافات والتناقضات بين الطرفين.
7. الجانب الرقابي للسلطة التشريعية هو أساس الصراع بين الكونغرس والرئيس، اذ يتابع الكونغرس جميع الاعمال والسياسات الخاصة بالسلطة التنفيذية.
8. برزت العديد من التناقضات الحادة بين سياستي باراك أوباما ودونالد ترامب، اذ انعكست الاختلافات في عمليات صنع واتخاذ القرار بين الإدارتين على علاقة كل من الكونغرس ورئيس كل إدارة
9. الصراع بين الجانبين غالباً ما يكون بسبب الصلاحيات التي يتمتع بها الكونغرس الطرفين يرغب في التمتع بالصلاحيات بشكل كامل وبالتالي فقد يتجاوز أحدها على الخطة المرسومة وفي ذلك يكمن أساس الخلاف.
10. الرئيس الأمريكي يتمتع بصلاحيات واسعة أهمها اصدار أوامر تنفيذية وله الحق في ادخال مشاريع القوانين حيز النفاذ، اما الكونغرس فيقف موقف المراقب والمعترض احياناً على بعض السياسات الداخلية والخارجية للرئيس الامر الذي يثير الخلافات والصراعات.
11. لا يمتلك الرئيس حق حل الكونغرس لكنه يمتلك حق الاعتراض (الفيتو) على القوانين التي لا تتناسب مع رؤيته الخاصة.
12. يمتلك الكونغرس صلاحية توجيه الاتهام الى الرئيس، ولمجلس الشيوخ الحق في محاكمة الرئيس.
13. للكونغرس الحق في الضغط المالي على الرئيس من خلال تقييد المشاريع التي يرغب بتنفيذها، وقد يكون ذلك هو السبب الأبرز للصراع بين الكونغرس والرئيس.
14. طبيعة العلاقة بين الكونغرس والرئيس تدار من قبل الحزبين الجمهوري والديمقراطي داخل الكونغرس، فالكونغرس مقسوم الى جزأين جزء يؤيد قرارات الرئيس وقسم يعترض، وفي ظل هذا التناقض والانقسام يصنع القرار الأمريكي.

**Absrtact**

The research is based on the idea that the conflict between the Congress and the President has a direct impact on the political decision-making process, the effect may be positive at times and negative at other times, and the relationship of Congress with the President and his administration varies according to his direction and the way he makes his decisions. The US Congress issues a large number of laws and submitted to The president to sign it and propose dozens of bills, and successive legislative processes lead to review and scrutiny of the proposals that appear during each stage of the development of the draft law to a law that is approved, and that it is legally approved, must pass the discussions that T around him in the committees and in the Council in both bodies of

Congress, and must get the bill on the majority of votes in the Congress and the President's signature, And if the president of the state uses the right of veto against the bill, the bill in question must obtain the support of a majority in Congress in order to cancel the veto, hence the problem of research that revolves around the nature of the relationship between the Congress and the American president that ranges from the conflict on a number of contentious issues and agreement On the other, especially during the two administrations of President Barack Obama and Donald Trump, as their administrations were characterized by contradictions in some points related to internal and external decision-making and decision-making.

Key Words: Conflict - US President - US Congress - Barack Obama Administration - Donald Trump Administration